الباب الأول

الإطار العام

أ. خلفية البحث

الحمد لله الذي منّ علينا بحفظ القرآن و تعلم أحكامه و تعليمها، و صياغتها و تسهيلها للراغبين فيها، و الصلاة و السلام على خير خلق على الإطلاق، سيدنا و نبينا و حبيبنا محمد الذي بعثه الله تعالى بالقرآن، ليكون للناس مبشرا و نذيرا، و داعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، و مبشرا للمؤمنين بأن لهم من الله فضلا كبيرا صلى الله عليه و على آله و صحبه والتابعين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فإنه لما كان من المعلوم لدى كل مسلم أن القرآن الكريم هو المرجع الأول الذي تقام عليه دعائم الشريعة الإسلامية، و اللبنة الأولى التي يشيّد عليها صرح هذا الدين. فقد وجب على المسلمين في شرق الأرض و غربها، أن يولوا هذا القرآن العظيم كامل عنايتهم، و غاية اهتمامهم، و عزيز أوقاتهم، فنكبوا عليه بالتلاوة و المدارسة و التدبر و الفهم و التطبيق، حتى يخرجوا جيلا يؤمن بالله و رسوله حق الإيمان، فلا يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل.

و على حسب اطلاعي و مشاهدي من أن التعارض و الترجيح من المباحث الأصولية المهمة، فالبعض يقدمها على الإحتهاد و التقليد. فمبحث التعارض و الترجيح يدور حول تقابل و تمانع دليلين بمعنى إقتضاء كل واحد من الدليلين المتعارضين في وقت واحد حكما معينا في نفس الواقعة الذي يبحث المجتهد في معرفة حكمها بحيث يكون هذان الحكمان متعارضين، بأن يقتضي أحدهما إيجابه و الآخر تحريمه، مع العلم أن هذا التعارض ليس حقيقيا (في الواقع و نفس الأمر) و إنما تعارض ظاهري في ذهن المجتهد بسبب تفاوت بين الأدلة الشرعية و تفاوت الأفهام و استنباط الأحكام الشرعية أدى إلى وجود إختلاف بين المجتهدين و أساس الخلاف هو عدم تيسر الإجتهاد للجميع و بسبب بعد الفترة الزمنية بين عصر المجتهدين و عصر نزول الوحي، فكان هناك الخلاف و التعارض، و التفاوت في مراتب القوة للأدلة إحتاج المجتهدون إلى إظهار بعضها بالترجيح و إلا تعطلت الأدلة و الأحكام. وذكر

الأصوليون مباحث التعارض و الترجيح بعد مباحث الأدلة التي يعتمد عليها في إثبات الأحكام و هي الكتاب و السنة و الإجماع و القياس لأن الأدلة التفصيلية المأخوذة منها قد يقع التعارض بينها فلا يمكن إثبات الحكم إلا بالجمع بينها أو ترجيح أحدها على الآخر.

فمن خلال طرح هذا البحث هو إعادة النظر في تاريخ الفكر الفلسفي الإسلامي و هو الرجوع إلى بدايته الأولى الحقيقية و هو الإجتهاد بالرأي منذ نشأته الأولى إلى أن صار نسقا من أساليب البحث العلمي له أصوله و قواعده الذي هو من أهم المسائل التي تعرض على المحتهد، و الذي تركت أثرا من الجدل و المناظرة بين أصحاب المذاهب الأصولية و الفقهية.

و الغرض من بحث التعارض هو ماذا يفعل الجتهد حين يظهر له أن هناك تعارضا في الأدلة، و إلى أي مذهب من المذاهب ينتمي لدفع ذلك التعارض، و الترجيح يختلف من مذهب لآخر و من أصولي إلى آخر ذلك لأن علماء أصول الفقه مختلفون في كيفية الترجيح سأقتصر على الشافعية و الحنفية في الترجيح و عرض أدلتهم الذي سأذكرها في البحث، إلا أن الباحثة خصصت بحثها على آراء الشافعية و الحنفية و عرض أدلتهم و مناقشتهم من خلال كتاب التفسير " أنوار التنزيل و أسرار التأويل " للبيضاوي، و لم تعتمد الباحثة على كتب التفسير و رأي المفسرين في الموضوع، أي أن الباحثة تبحث و تعرض أدلة الأحناف و الشافعية و تناقشها و تعرض المسألة من كتب الأصول أولا ثم تفسيرات المتكلمين مثل تفسير الرازي و الزمخشري و القرطبي، و خاصة كتاب التفسير " أنوار التنزيل و أسرار التأويل " للبيضاوي مع عرض رأي البيضاوي و توجهه ومذهبه التعارض و الترجيح.

كان تفسير البيضاوي هو الإسم الشائع للتفسير المسمى بـ " أنوار التنزيل و أسرار التأويل " قام بتأليفه الإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي. أحد أهم التفاسير التي حظيت بقبول جمهور أهل سنة، لما حواه من فنون ضمت كثيرا من فضائل تفاسير أخرى،

وهو من أشهر كتب التفسير و أجمعها أقوالا و أسهلها تناولا و أوضحها عبارة مع تلخيص وإيجاز، و يعد من أمهات كتب التفسير عند أهل السنة و الجماعة. \

و المنهج الذي أتبعه القاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي من حيث المرجع، قد استخدم منهج في التفسير فهو جمع بين التفسير بالرأي و التفسير بالمأثور، و بالتالي هذا التفسير يسمى بالتفسير الإقتراني. ٢ و من حيث طريقة الشرح، قد استخدم منهج التفسير المقارن، فيفسر الآية مع الآية التي تتحدث عن نفس المشكلة، و الآية مع الحديث، و بين قول المفسرين بقول المفسرين، مع تسليط الضوء من حيث الفرق. " و من حيث التوسع، قد استخدم منهج التفسير التفصيلي، ففسر آيات القرآن تفصيليا أو إسهابا، و شرح بشكل مطوّل و بصورة واضحة، و بالتالي كثير الأذكياء أحبوا هذا المنهج. ، و من حيث ترتيب وتنظيم تفسيره، قد استخدم <mark>منهج</mark> التفسير الت<mark>حل</mark>يلي، و ذلك يفسر آيات القرآن بترتيب وتنظيم على ترتيب الآيات و الترتيب الرسم العثماني، من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس، و بالتالي يسمى بمنهج التفسير التحليلي. ° و من حيث الإتحاه أو النزعة يستخدم منهج التفسير الأدبي أو اللغوي و الفقه و الصوفي و الإعتقادي و الفلسفي و العلمي، حيث يتمثل هذا المنهج الإهتمام باللغة العربية، و بيان معنى الألفاظ المراد تفسيرها، و كثيرا ما يحلل معاني الألفاظ ليستخرج منها المعنى الذي يرى أن الآية تدل عليه، و قد يستغرق في القواعد اللغوية من نحو و بلاغة و غيرهما، بطريقة تؤثر انجذاب و اهتمام السامع أو القارئ لما يفسره، عند استرساله في بيان خواطره، و بالتالي يسمى بمنهج التفسير الأدبي أو اللغوي. أو يتمثل منهج البيضاوي أيضا في تفسير القرآن الكريم الذي يتجه إلى الحكم أو الفقه و هو النقطة المركزية في الجال الحكم، و بالتالي يسمى بمنهج التفسير الفقه. ٧ و يتمثل منهج البيضاوي

· حسين الذهبي، *التفسير و المفسرون* (القاهرة : مكتبة وهبة، عاطل عن التاريخ الطباعة)،١، ٢١٤.

M. Ridwan Naşir, Perspektif Baru Metode Muqarin dalam Memahami al-Qur'an.

⁽Surabaya: ۲۰۱۱), ۱۰.

[ً] نفس المرجع،١٦٠.

[·] نفس المرجع.

[°] نفس المرجع،١٧٠.

^٦ نفس المرجع، ١٨.

۷ نفس المرجع.

و بعض العلماء يقدم باب التعارض و الترجيح على الإجتهاد و التقليد و بعد مباحث الأدلة، لأنه مرتبط بالأدلة، و هناك من يؤخره بعد الإجتهاد لأن الذي يدرك التعارض بين الأدلة و يرجح أحدها عن الآخر إنما هو المجتهد. و بعض العلماء يقدموا التعارض على جميع الأدلة لأن دراسة الأدلة مفتقرة إليه، و حتى يعلم الدارس ابتداء مفهوم التعارض و العمل عند ظهوره. و التعارض بين الأدلة لا يكون إلا في الظاهر فقط لأن مصدر التشريع واحد و هو الله سبحانه و تعالى، أو يكون التعارض لتوهم المجتهد ما ليس بدليل دليلا، أو يكون التعارض لخفاء وجه التوفيق، فإنه لا بد من التوفيق بينهما بأي وجه من أوجه التوفيق.

و ترجيح النصوص يكون في العموم و الخصوص و الناسخ و المنسوخ، إذن فلا تعارض في نصوص الشريعة لأن الترجيح لا يكون بين القطعيين و إنما يكون الترجيح بين الظنيين. قال الأسنوي : و اعلم أن إطلاق هذه المسألة – و هو عدم الترجيح في القطعيات – فيه نظر

[^] نفس المرجع، ٩ . .

^٩ نفس المرجع.

١٠ نفس المرجع.

١١ نفس المرجع.

ووجه النظر فيه: أن التعارض بين القطعيين قد يقع في ذهن الجحتهد مع أن العلوم لا تتفاوت لكن بعضها أوضح من بعض و أجلى من بعض، فيمكن أن يحدث فيه التعارض. ١٢

و أن قواعد الترجيح لا بد للأصولي و المجتهد من معرفتها و حفظها و تصديقها لرفع التعارض الظاهري الواقع بين الأدلة الشرعية و ليحقق العمل بالراجح من الأدلة و إبطال اتهام الشريعة بالنقص و التناقض و العمل بأحكام الشريعة و عدم تعطيلها بحجة التعارض الذي يجب على المجتهد دفعه بأحد طرق الترجيح و إعمال الدليل الراجح. و أن الترجيح بين الأدلة المتعارضة واجب في حق المجتهدين و جائز في حق العالم الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد، أما العامى فيحرم عليه ذلك لأنه ليس من أهل العلم.

و كذلك أن الترجيح أثر من آثار التعارض، و العلاقة بينهما كالعلاقة بين السبب والمسبب، فلا يتصور الترجيح بدون التعارض يصح في الترجيح، و العكس ما لا يصح كذلك في تصور التعارض، و ما يصح في التعارض يصح في الترجيح، و العكس ما لا يصح كذلك في الترجيح. و من جانب آخر، إذا وجدت التعارض يوجد الترجيح و وجود الترجيح يلغى وجود التعارض. و بالتالي إذا وجد نصان ظاهرهما التعارض مثل آيات الأحكام المتعلقة بالطلاق والعدة، وجب الإحتهاد في صرفهما عن هذا الظاهر، و الوقوف على حقيقة المراد منهما، تنزيها للشارع العليم الحكيم عن التناقض في تشريعه، فإن أمكن إزالة التعارض الظاهري بين النصين بالجمع و التوفيق بينهما، جمع بينهما و عمل بحما، و كان هذا بيانا لأنه لا تعارض في الخقيقة بينهما، و إن تعذر الجمع بين النصين الشرعيين بوجه من وجه الجمع المقبولة، فيؤخذ بالمتأخر منهما عندئذ، و يكون ناسخا للأول، و إن لم يعلم المتقدم منهما و المتأخر، فيرجح بينهما و يؤخذ بالأرجح، و التي أفاض الشافعية و الحنفية في تفصيلها في كتب فيرجح بينهما و يؤخذ بالأرجح، و التي أفاض الشافعية و الحنفية في تفصيلها في كتب الأصول.

بناء على ذلك، سلك البيضاوي في تفسيره منهجا وسطا عن آيات الأحكام الفقهية يعتمد على فقه الشافعية و الحنفية، و لا يذكر سواهما إلا قليلا، كما أنه يتعرض عند آيات الأحكام لبعض المسائل الفقهية بدون توسع منه في ذلك، و إن كان يظهر لنا أنه يميل غالبا

۱۲ الإسنوي، نحاية السول شرح منهاج الوصول (بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م)،١، ٣٧٥.

لتأييد مذهبه و ترويجه، فمثلا آيات الأحكام المتعلقة بعدة الطلاق و مدته عند تفسيره لقوله تعالى : (وَٱلْمُطَلَقَتُ يَتَرَبَّصْ لَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُرُوءٍ »." يقول البيضاوي : " و قروء جمع قرء، و هو يطلق للحيض كقوله صلى الله عليه و سلم : " دعي الصلاة أيام أقرائك". و الطهر الفاصل بين الحيضتين، كقول الأعمشي :

مورثة مالا و في الحي رفعة لل ضاع فيها من قروء نسائكا

و أصله الإنتقال من الطهر إلى الحيض، و هو المراد في الآية: لأنه الدال على براءة الرحم لا الحيض، كما قاله الحنفية، لقوله تعالى: (فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِمِثَ) أي وقت عدتهن. و الطلاق المشروع لا يكون في الحيض، و أما قوله: "طلاق الأمة تطليقتان حيضتان " فلا يقاوم ما رواه الشيخان في قصة ابن عمر: " مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، و إن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء" و يظهر ترجيحه لمذهبه و انتصاره له عندما يؤل الأحاديث التي تعارض ما ذهب إليه.

أسأل الله تعالى أن يوفقني على ما أردت عمله و هو إخراج بحث مطول في هذا الموضوع يلم شتاته و يجمع ما تفرق منه بعده، و الله الموفق و الهادي إلى طريق الرشاد و هو نعم المولى و نعم النصير.

ب. مشكلة البحث و تحديده

- ١. شرح التعارض و الترجيح من خلال محله و شروطه و أقسامه و حكمه و علاقته.
- ٢. المنهج و الإتجاه أو نزعة تفسير " أنوار التنزيل و أسرار التأويل " للإمام البيضاوي.
- ٣. مذهب الشافعية و الحنفية عن آيات الأحكام المتعلقة بالطلاق و العدة في القرآن وعرضها من كتاب البيضاوى ونقل رأيه و مذهبه في الموضوع.

۱٤ الطلاق : ١.

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

۱۲ البقرة : ۲۲۸.

۱° البيضاوي، أنوار التنزيل و أسرار التأويل (بيروت – دمشق : دار الرشيد، بيروت – لبنان : مؤسسة الإيمان، ٢٠١١هـ – ٢٠٠٠م)، ١، ج _ ح.

- ٤. توضيح أدلة الحنفيين و الشافعيين و مناقشتها و ترجيحها.
 - ٥. توضيح سبب الخلاف و بيان الرأي الراجح لكل قضية.

بناء على مشكلة هذا البحث، يتم ذلك في إطار محصور بمجموعة من الحدود، وهي:

تحدد الباحثة موضوع هذا البحث على مفهوم تعارض الأراء في تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام البيضاوي، و ذلك من خلال توضيح محله و شروطه و أقسامه و حكمه والعلاقة بينهما، ثم توضيح ترجمة البيضاوي من خلال بطاقة الشخصيته و لمحات من حياته والمنهج و الإتجاه أو النزعة الذي يستخدمه الإمام البيضاوي في تفسيره أنوار التنزيل و أسرار التأويل. بعد ذلك، بيان آيات الأحكام المتعلقة بالطلاق و العدة مقارنة بين الشافعية والحنفية فقط، و ذلك في سورة البقرة آية ٢٣٤، و سورة الطلاق آية ٤، و كل هذه السورة سنبين من خلال أدلة الشافعين و الحنفيين و مناقشتها و ترجيحها مع عرض مذهب البيضاوي في خلال أدلة الشافعين و أسرار التأويل، و توضيح سبب الخلاف و بيان الرأي الراجح لكل قضية.

ج. أسئلة البحث

بناء على تلك المشكلة قدمت الباحثة بعض أسئلة لمعالجة تلك المشكلة، كما يلى :

- ١. ما هو المنهج و الإتجاه أو نزعة تفسير " أنوار التنزيل و أسرار التأويل " للإمام البيضاوي ؟
- ٢. ما هو مذهب الشافعية و الحنفية عن آيات الأحكام المتعلقة بالطلاق و العدة في القرآن وعرضها من كتاب البيضاوي و نقل رأيه و مذهبه في الموضوع ؟
 - ٣. كيف توضيح أدلة الحنفيين و الشافعيين و مناقشتها و ترجيحها ؟

د. أهداف البحث

من مشكلة البحث و أسئلته السابقة يهدف هذا البحث الوصول إلى الأهداف الآتية :

- ١. لمعرفة المنهج و الإتجاه أو نزعة تفسير " أنوار التنزيل و أسرار التأويل " للإمام البيضاوي.
- ٢. لنبين مذهب الشافعية و الحنفية عن آيات الأحكام المتعلقة بالطلاق و العدة في القرآن وعرضها من كتاب البيضاوي و نقل رأيه و مذهبه في الموضوع.
 - ٣. لتوضيح أدلة الحنفيين و الشافعيين و مناقشتها و ترجيحها.

ه. أهمة البحث

إن هذا البحث له فوائد كثيرة نظريا كانت أو تطبيقا

من الناحية النظرية:

1. إن التعارض و الترجيح من تتمات الإجتهاد، و على الجتهد أن يتحقق منها قبل أن يستنبط الأحكام، و ذلك لأهمية هذا الموضوع، فإن له مكان كبير و شأن خطير، لتعلقهما بدليل و العمل به فعلا و تركا.

و من الناحية التطبيقية :

- ١. تعويد الجيل الجديد على سماع أكثر من مذهب للحد من التعصب المذهبي في المجتمعات
 الإسلامية و تعليمهم طرق المجتهدين في الإستنباط الأحكام.
- ٢. تعليم الجيل الناشيئ أنه لابأس باتباع أي مذهب من المذاهب الإسلامية، ما دام الشخص يبحث عن الدليل، و أن المذاهب كلها تدور في فلك الشريعة.

و. الإطار النظري

الترجيح هو عبارة عن اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به و إهمال الآخر.

فقولنا: " اقتران أحد الصالحين " احتراز عما ليس بصالحين للدلالة، أو أحدهما صالح، والآخر ليس بصالح، فإن الترجيح إنما يكون مع تحقق التعارض، و لا تعاض مع عدم الصلاحية للأمرين أو أحدهما.

و قولنا: "مع تعارضهما " احتراز عن الصالحين اللذين لا تعارض بينهما، فإن الترجيح إنما يطلب عند التعارض لا مع عدمه، و هو عام للمتعارضين مع التوافق في الإقتضاء، كالعلل المتعارضة في أصل القياس كما يأتي. و للمتعارضين مع التنافي في الإقتضاء كالأدلة المتعارضة في الصور المختلفة فيها نفيا و إثباتا.

و قولنا: " بما يوجب العمل بأحدهما و إهمال الآخر " احتراز عما اختص به أحد الدليلين عن الآخر من الصفات الذاتية أو العرضية، و لا مدخل له في التقوية و الترجيح. ١٦

و يكون الترجيح إذا كان هناك تعارض، و التعارض هو التناقض، و في الإصطلاح هو : تقابل الدليلين على سبيل الممانعة، و لا يجوز ذلك في خبرين، لأن خبر الله تعالى و رسوله صلى الله عليه و سلم لا يكون كذبا، و لا يكون التعارض إلا في الظاهر، أو توهم أن أحد الدليلين دليلا، أو خفاء وجه التوفيق بين النصين، و قد يكون سبب التعارض من ناحية توهم أن نصين من النصوص يدلان على حكمين متعارضين، بينما النصين في الواقع لا تعارض في حكمهما، بل لكل واحد منهما جهة غير جهة الآخر، فالتعارض في عقل المجتهد لا في النص، و لا في مدلوله، و ذلك لأنها كلها طرق لمعرفة حكم الشارع سبحانه و تعالى، والطريق قواعد و كليات، و إذا كانت الأدلة تتجه ذلك الإتجاه، و كلها طرقا لتعرف مقاصد الشارع، فإنها لا تتعارض في ذاتها ما دامت سليمة في أصلها و فهمها، و طرق تعرف الحكم منها، وذلك لوحدة الشارع الذي قررها، و هو الله سبحانه و تعالى، و خبر الله تعالى و رسوله لا وكهن كذبا.

¹¹ الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام (الرياض : دار الصميعي للنشر و التوزيع، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م)، ٢٩١ - ٢٩٢.

ز. دراسات سابقة

الدراسات السابقة التي تتعلق بالمادة الدراسية هي كالآتي :

- 1. أبو بكر لشهب ١٧ عنوانه: "التعارض و الترجيح بين الأدلة الشرعية: الحقيقة و المظهر : دراسة أصولية فقهية". و منهجيته: منهج نقلي. و نتائجه: أظهرت نتائج البحث في نقل أقوال الأصوليين في التعارض، و طرق دفعه، كما قام بنقل إختلاف الجمهور والحنفية في طرق دفع التعارض و ترجيح قول الجمهور، كما أنه نقل ثمرة الخلاف و الفروع المترتبة عليه. و التعليقات من الباحثة: إختلف هذا البحث بالبحث السابق لأن يتركز البحث السابق في التعارض و الترجيح بين الأدلة الشرعية، بينما تكون الباحثة تركز بحثها في تعارض الأراء عن آيات الأحكام المتعلقة بالطلاق و العدة من خلال تفسير البيضاوي مقارنة بين مذهبين " الشافعية و الحنفية " فقط، مع عرض مذهب البيضاوي في تفسيره أنوار التنزيل و أسرار التأويل، و توضيح سبب الخلاف و بيان الرأي الراجح لكل قضية.
- 7. أحمد إبراهيم بن عباس الذروي ١٠ عنوانه : التعارض بين الأدلة و دفعه. و منهجيته : منهج نقلي. و نتائجه : أظهرت البحث في نقل أقوال العلماء في التعارض بين أدلة الشرعية " القرآن و السنة " و طرق دفعها، و أن التعارض لا يكون حقيقي و إنما في ذهن الجتهد أي ظاهري لا حقيقي و إلا أوجد تناقضا في أحكام الشارع مما يتنافى مع حكمة الشارع، لابد من المجتهد من معرفة طرق دفع التعارض لكي يكون اجتهاده سليم، ترجيح أدلة الجمهور في طرق دفع التعارض. و تعليقات من الباحثة : يختلف هذا البحث عن البحث السابق لأنه يتحدث عن التعارض في القرآن و السنة بينما تكون الباحثة تركز بحثها في تعارض الأراء عن آيات الأحكام المتعلقة بالطلاق و العدة من خلال تفسير البيضاوي مقارنة بين مذهبين " الشافعية و الحنفية " فقط، مع عرض مذهب البيضاوي في تفسيره أنوار التنزيل و أسرار التأويل، و توضيح سبب الخلاف و بيان الرأي الراجح لكل قضية.

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

^{^^} أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي، " التعارض بين الأدلة و دفعه " (رسالة الماجستير – جامعة المصر – ١٦،١٦)، ١٦.

٣. عمود لطفي الجزار ١٩ عنوانه: تعارض الأدلة النقلية و أثرها في المعاملات الفقهية. منهجيته: نقلي تطويري، و نتائجه: قام الباحث بترجيح أقوال بعض الحنفية، التعارض في الأدلة النقلية قرآن و سنة، و غيرها عبارة عن تعارض ظاهري في ذهن المجتهد فقط، تعارض الأدلة النقلية في ذهن المجتهد أدى إلى وجود اختلافات بين العلماء في المعاملات الفقهية. و تعليقات الباحثة: يختلف هذا البحث عن البحث السابق في أن البحث السابق يتحدث عن التعارض في الأدلة النقلية قرآن و سنة و إجماع و أثر التعارض في المعاملات الفقهية المالية و الطبية، بينما تكون الباحثة تركز بحثها في تعارض الأراء عن الشافعية و الحنفية " فقط، مع عرض مذهب البيضاوي في تفسيره أنوار التنزيل و أسرار التأويل، و توضيح سبب الخلاف و بيان الرأي الراجح لكل قضية.

ح. منهج البحث

إن المنهج الذي اتبعته في دراسة هذا الموضوع هو:

1. المنهج " الوصفي النقلي " و ذلك من خلال وصف تعارض الأراء دراسة آيات الأحكام المتعلقة بالطلاق و العدة عند الشافعية و الحنفية من خلال كتاب تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام البيضاوي، و يتجلى أيضا في نقل النصوص و فهمها و الإستنباط منها بعد التأكد من صحتها.

- ٢. المنهج " الإستنباطي " و يتجلى في استنباط المعاني و الأحكام من الأدلة و النصوص.
 - ٣. المنهج " التحليلي " و يتحلى ذلك في تفسير نتائج البحث التي توصل إليها.
- ٤. و كذلك المنهج " الإستقرائي" حيث يقوم على الجمع و الدراسة و المقارنة بين الشافعية والحنفية عند الإمام البيضاوي في تفسيره " أنوار التنزيل و أسرار التأويل "، و ذلك عن آيات الأحكام المتعلقة بالطلاق و العدة، بغية الوصول إلى حكم كلى في المسألة.

1ً محمد حماد يونس، "التعارض بين الأدلة النقلية و أثره في المعاملات الفقهية" (رسالة الماجستير – جامعة الإسلامية بغزة – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م)،١٥٣.

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

٥. و كذلك المنهج " الترجيحي " في الفكر الأصولي بغية الوصول إلى غربلة المفاهيم و تصفية المعالم فيه ليتسنى له أن يزيّل في النهاية حصائل نافعة و نتائج مفيدة، إن شاء الله تعالى.

٦. و أخيرا المنهج " التاريخي" و يتجلى ذلك في عرض أقوال العلماء من الشافعيين والحنفيين
 حسب الأقدمية و تسلسلهم التاريخي.

ط. التصنيف المنهجي للبحث

لقد سرت هذا البحث على منهج علمي واضح...، و خطة منهجية إليك بيانها:

لقد قسمت هذا البحث إلى : خمسة أبواب، و لكل أبواب فيها فصول، و ذكرت على النحو التالي :

ي. هيكل البحث

الباب الأول: الإطار العا<mark>م</mark>

في هذا الباب تتكون البحث على خلفية البحث، و مشكلات البحث و حدوده، وأسئلة البحث، و أهداف البحث، و أهمية البحث، و دراسات السابقة، و منهج البحث، وتصنيف المنهجي للبحث، و هيكل البحث.

الباب الثاني : الإطار النظري

في هذا الباب قسمت الباحثة إلى ثلاثة فصول، هي:

الفصل الأول هو عبارة عن تحديد مفاهيم البحث، و تتكون هذا الفصل عن تعريف التعارض و التعادل و التناقض لغة و اصطلاحا، و تعريف الترجيح لغة و اصطلاحا.

الفصل الثاني هو عبارة عن التعارض و ما يتصل به من حقيقته و أركانه و شروطه، و في هذا الفصل يبحث الباحثة عن حقيقة التعارض و محله و أركانه، و شروط التعارض وأقسامه، و وقوع التعارض و أسبابه.

الفصل الثالث هو عبارة عن أركان الترجيح و شروطه و حكمه و علاقته بالتعارض، يتضمن هذا الفصل على أركان الترجيح و شروطه، و حكم الترجيح و بيان وجوب العمل بالدليل الراجح، و علاقة بين التعارض و الترجيح.

الباب الثالث: ترجمة للإمام البيضاوي

و قد تألف في هذا الباب بأربعة فصول، هي:

الفصل الأول عبارة عن لمحات حياة البيضاوي و نشأته، فذكرت الباحثة في هذا الفصل عن اسمه ونسبته و ولادته و نشأته و وفاته و عقيدته و مذهبه.

الفصل الثاني عبارة عن شيوخه و تلاميذه، فترجمت الباحثة في هذا الفصل بإيجاز لشيوخه وتلاميذه الذين وقفت عليهم.

الفصل الثالث عبارة عن آثار مؤلفات البيضاوي، فتحدثت الباحثة في هذا الفصل بإيجاز عن الكتب التي ألفها البيضاوي ثم الكتب التي قام بها بشرحها، و وجهة نظر العلماء عن الإمام البيضاوي.

الفصل الرابع عبارة عن منهج الإمام البيضاوي و نزعته في تفسيره ، فكتبت الباحثة في هذا الفصل عن منهج تفسير البيضاوي من حيث المرجع، و منهج تفسير البيضاوي من حيث طريقة الشرح، و منهج تفسير البيضاوي من حيث التوسع، و منهج تفسير البيضاوي من حيث ترتيب و تنظيم تفسيره، و الإتجاه أو النزعة في التفسير البيضاوي، و سمات و خصائص تفسير أنوار التنزيل و أسرار التأويل عند الإمام البيضاوي.

الباب الرابع: تحليل البحث و مناقشة أدلة الشافعية و الحنفية

و في هذا الباب ذكرت الباحثة عن تعريف العدة، و مذهب الشافعية و الحنفية و أدلتهما، وسبب الإختلاف، ثم مناقشة الأدلة، و القواعد الأصولية و أثرها في الخلاف في هذه المسألة.

الباب الخامس: الخاتمة

و في هذا الباب تكلمت الباحثة عن نتائج البحث، و التوصيات أو الإقتراحات.

